

## نورس للترجمة

### تأمين مصالح الولايات المتحدة عبر البحر الأبيض المتوسط الأكبر

نشره موقع Center for strategic & international studies

ترجمة من الإنجليزية : آ/ كريمه باجابر

البحر الأبيض المتوسط الكبير هي منطقة جغرافية واحدة حيث يتم مشاركة فرص التهديد من الساحل إلى الساحل. إن عرضها على هذا النحو يفضح التأثير العام لعدم الاستقرار في المنطقة على مصالح الولايات المتحدة ومجال العمل.

#### المقدمة

يقع حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل إستراتيجي عند تقاطع ثلاث قارات، حيث أن الأحداث على شاطئ واحد غالباً ما تتشكل على الآخر. وفي السنوات الأخيرة تصاعدت التوتّرات الجيوغرافية في هذه المنطقة الضيقة، إلى جانب عدم الاستقرار الناجم عن الصراعات الإقتصادية والإخفاقات الحكومية.

ويتوقف هدف الولايات المتحدة المُتمثل في الحفاظ على توازنات القوى الإقليمية المؤاتية في أوروبا والشرق الأوسط على التنمية حول البحر الأبيض المتوسط. ويشهد المسرح التقليدي للنشاط الأمريكي والأوروبي زيادة

في النُفوذ الروسي والصيني في البحر الأبيض المتوسط. وهذا يُعرّض مساحة عمَل الولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي للخطر.

بالإضافة إلى أنشطة التأثير الأخيرة والعدد المتزايد من التهديدات العابرة للحدود الوطنية من الجهة الجنوبية لحلف الشمال الأطلسي. ومع ذلك، لا تزال الحكومة الأمريكية تفتقر إلى نهج شامل في المنطقة يُمكنه من التغلب على الصّوامع التنظيمية والإفتقار إلى العوامل الوافدة وعدم الإستقرار. وتخلق هذه الصّوامع نقاطاً عمياء يُمكن فيها لِلخصوم أن يُنمو نُفوذهم. وهذا يُضعف قُدرة الولايات المتحدة على توليد القوة والنُفوذ في البحر الأبيض المتوسط.

#### المنهجية:

قامت دائرة الإستخبارات الأمنية الكندية بتحليل 19 دولة من دول البحر الأبيض المتوسط الساحلية المَعروضة لهذه الدِراسة المُتعلقة برسم الخرائط.

و ينم عن عدة عوامل داخلية لعدم الإستقرار وعوامل خارجية للنُفوذ. وهذا يُوضح صورة أكثر شمولاً لفرص التهديد للولايات المتحدة وحلفائها. وعلى سبيل المثال يُمكن أن يكون مُستوى التأثير الخارجي لبلد ما مُرتفعاً إلى حدٍ ما بينما تستقر حالته الداخلية، مما يحد من الأثر السلبي لهذا التأثير. وعلى العكس من ذلك فإن البلدان التي يكون فيها عدم الإستقرار مُرتفعاً قد تكون أكثر عُرضة للإطاحة من قبل جهات فاعلة خارجية.

ثم تَمَّت مُعالجة هاتين الفِئتين مِن خلال عدسة المصالح والعلاقات والتحالفات الأمريكية لِتُحدد أين يُمكن لِلولايات المتحدة أن تُبرر تأثيرها في المنطقة على نَحْوٍ أفضل, وأين سَيكون العملُ مُثمراً.

وتنقسم عوامل عدم الاستقرار إلى ثلاث فئات, مع تقييم إضافي للأنظمة الإقليمية القائمة التي يُمكن أن تدفع البلدان نحو عدم الاستقرار(مثل الصحراء الغربية):

1: الأمن : الصراع المستمر, المُشرّدون/ اللاجئون, الهجرة والنشاط الإرهابي.

2: السياسة : الإضطرابات التي تُهدد إستقرار النظام أو شرعيته, مؤشرات الحوكمة( مثل: الإستقرار السياسي و فعالية الحكومة), تقييمات الحريات المدنية.

3: الاقتصاد: نمو الناتج المحلي الإجمالي, نسبة الفقر, البطالة (المجموع والشباب), مستويات الفساد.

وتختلف عوامل التأثير باختلاف البلد المُؤثر:

النفوذ الصيني/ الموجود في المَقام الأول في المجال الإقتصادي مِن خلال الإستثمار في النقل والطُرق والبُنية التحتية للطاقة, واقتناء ملحوظ في عمليات الاندماج وقطاع التكنولوجيا. وتزداد أهمية هذه الإستثمارات عندما تقع بِالقُرب من نقاط الوصول الرئيسية (على سبيل المثال قناة السويس) أو على طول الطرق التجارية الرئيسية.

النفوذ الروسي/ مُتعدد الأوجه وتشمل هذه الدراسة:

1- رابطة سياسية ( مثل دعم الأحزاب أو الجماعات التي تُنشئ هياكل مُوازية وتُقوض سُلطة الحكومة).

2- الوجود العسكري (مثل القوات ومبيعات الأسلحة ).

3- المؤشرات التجارية (مثل الإستثمار الأجنبي المباشر والطاقة والسياحة).

4- العلاقات الدبلوماسية ( مثل الزيارات والاتفاقيات ).

5- الروابط الدينية الثقافية ( مثل الشتات الكبير والأقلية الأرثوذكسية).

إن تراكب عدم الاستقرار والنُفوذ تُسفر عن عدة فئات لِتصنيف علاقة الدول الساحلية مع الولايات المتحدة وقُدرتها في التأثير على الوضع:

● الأمن- حالة الإرتكاز/ الصراعات المستمرة- المُشردون واللاجئون - الروابط الدبلوماسية المُصدرة للأمن.

● دولة موطنى القدم/ على سبيل المثال :إقليم العلاقات الإيجابية مع الولايات المتحدة أو مُنظمة حلف الشمال الأطلسي مع وجود مجال لِلتحسين, ولكن أقل من أن تكون في حالة الإرتكاز.

● بُلدان نقطة التحول/تكمُن في العلاقات القائمة مع الولايات المُتحدة, ولكن التطورات الحالية أو القرية الأجل يُمكن أن تدفعها إما في إتجاه إيجابي أو سلبي.

● تَضيق الحيز/ إنه الوضع السياسي او الامني المُعقد الذي يشمل جهات فاعلة متعددة. وإن التأثير على التغيير أمر ممكن ولكنه يتطلب إستثماراً مُستهدفاً, ويُحتمل بأن يكون عالي المخاطر.

● الحيز المُغلق/ هي العوامل الداخلية أو الخارجية المؤثرة مما تجعل من غير المُرجح أن يغير الإجراء الأمريكي الوضع على الساحة, وانخفاض القدرة في التأثير على اتجاه البلاد.

## نتائج عدم الاستقرار:

إن هُناك عدة عوامل لعدم الاستقرار مُشتركة بين جميع البلدان الساحلية الـ19 الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يؤكد أهمية الإقتراب من المنطقة ككل. وتشمل هذه العوامل ارتفاع درجات البطالة (بطالة الشباب على وجه الخصوص)، والتحالفات الحكومية الهشة، والهجرة غير المُنضبطة (بما في ذلك المعابر البحرية الخطرة)، والتحديات الإقتصادية الهيكلية. وتتفاقم العديد من نقاط الضعف هذه بسبب الثغرات الأمنية عبر الوطن مثل الإرهاب والإتجار الغير مشروع. ومع ذلك هناك مجموعة من الإستقرار وُجدت عبر البحر الأبيض المتوسط.

حالة الارتكاز لديها على مستويات منخفضة أو (منخفضة إلى معتدلة) من خطر عدم الإستقرار في جميع المجالات. وهذا يُشير بالخير بالنسبة للقواعد. كما أنه يبعثُ على الإطمئنان للتعاون في المستقبل مع فرنسا والكيان الصهيوني، اللتين كانتا مُفتاح إدارة عدم الإستقرار في شمال أفريقيا والشرق الأوسط على التوالي.

العديد من الدول الارتكازية هي الدول الأوربية. وتوفر عُصويتها في نظام حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لِيتمتع بدرجة من الاستقرار لا يتمتع بها نظرائهم في أفريقيا والشرق الأوسط. يوفر حلف الشمال الأطلسي مظلة أمنية لأعضائها ويمكنه العمل كْمُخَفِّف لِلصراعات. وعلى نحو مُماثل يستطيع الإتحاد الأوروبي أن ينأى عن أعضائه الجنوبيين من أسوأ الآثار والأحداث العالمية مثل الأزمة المالية في 2008، ووباء كوفيد - 19. وعلى الرُغم من أن الدول الساحلية الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد ركوداً وتغييرات مُتكررة في الحكومة، فإن عوامل الإستقرار هذه تعني حالات أقل من الإنهيار الحُكومي الكُلي والمزيد من التحولات السَلِمية لِلسلطة.

والإستثناء الوحيد بين الدول الراسخة الارتكازية هو حلف الشمال الأطلسي في ألبانيا، حيث يُطالب المواطنون بشكل مُتزايد بإنهاء الفساد المُستشري والتلميحات غير الفعالة. إن إتخاذها في سياق عدم الإستقرار الأوسع نطاقاً في منطقة غرب البلقان - مثل البوسنة والهرسك ( فيما بعد البوسنة) والجبل الأسود والدولة غير الساحلية صربيا، بحيث يكون لردع الوضع السياسي في ألبانيا عواقب أوسع نطاقاً.

إن الصورة الأكثر مزجاً من حيث الإستقرار للدولة موطنى القدم. وعلى طرف الإيجابي من هذا الطيف، تُعتبر كرواتيا (جنباً إلى جنب مع إرتكاز دولة سلوفينيا) هي التي توفر الإستقرار الذي تشتد الحاجة إليه في غرب البلقان. ويُمكن للمغرب وتونس أن تلعبان دوراً مُماثلاً كمُزودي الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا : فقد صُنفتُهما الولايات المتحدة " كخلفاء رئيسيين من خارج حلف الشمال الأطلسي" ووقعنا خارطة طريق للتعاون الدفاعي الثنائي مع الولايات المتحدة في تشرين الأول عام 2020.

كما أن دولتي قبرص ومالطا هما جزر موطنى قدم، ولهُما أهمية متزايدة للولايات المتحدة. وقد تنازلت الولايات المتحدة مؤخراً عن القيود المفروضة على تصدير الاسلحة غير الفتاكة لقبرص لمدة عام واحد، وهو ما يعكس الرغبة في تحسين الأمن البحري والتعاون في مكافحة الاتجار الغير مشروع ومكافحة الإرهاب. ومع ذلك فإن الجزيرة المُقسمة لها نصيبها من المشاكل الداخلية التي يُمكن أن تُعيق قُدرتها على أن تكون شريكاً فعالاً، بما في ذلك الفساد والتوترات الأمنية مع تركيا. وعلى الرغم من أن مالطا هي الأكثر إستقرار داخلياً، فهي بلد رئيسي وافد على طريق الهجرة الوسطى على البحر الأبيض المتوسط ونقطة رئيسية لغسيل الأموال والإتجار الغير مشروع بها في ليبيا إلى أوروبا. و إذا تُرك الضغط الناجم عن هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية إلى جانب الفساد المتزايد دون معالجة، يُمكن أن يُحرك مالطا في اتجاه سلبي.

ولعل أصعب دولة موطئ قدم للتنقل من حيث عدم الإستقرار هي تركيا. وتُعد تركيا من نواح عدة دولة ارتكازية باعتبارها ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي وتستضيف أكثر من 1000 من القوات المُتحالفة مع حلف الشمال الأطلسي. ومن غير المُؤكد أن أشكال عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي والأمني آخذة في الإزدياد. إن للرئيس رجب طيب أردوغان شخصية استبدادية جمعت سلطة كبيرة، وسجنت خصومه السياسيين، وقمعت وسائل الإعلام كما دفع الإقتصاد التركي نحو الإنحدار. إن سياسة تركيا الخارجية المُتزايدة الحزم خلقت توترات مع جميع البلدان المجاورة لها تقريباً. وقد حوّلتها من مصدر للأوراق المالية في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى تحدٍ أمني للدول الساحلية الأخرى. بل إن تصرفات أردوغان في بعض الأحيان قد قوّضت مصالح تركيا و مسؤولياتها باعتبارها حليفاً لمنظمة حلف الشمال الأطلسي.

أما بُلدان التحول، لبنان و مونتينيغرو، هما في وضع أكثر هشاشة. إن عدم الإستقرار الداخلي في كلا البلدين مرتفع إلى درجة أن الجمع الخاطئ بين الضغوط الداخلية أو الخارجية يمكن أن يزيد من حدة الحالة. ففي لبنان أدى شلل الحكومة بسبب الإصلاحات الضرورية إلى إحتجاجات مُستمرة وأزمة مالية. وكانت المخاطر الإقتصادية عالية قبل التعرّض إلى كوفيد-19 وتفاقت فقط مُنذ إنتشار الوباء و إنفجار بيروت (مرفأ حاسم). ويزداد الوضع تقلباً من خلال إستضافة لبنان لأكبر عدد من اللاجئين في العالم، كما أن التوترات مُستمرة بين الكيان الصهيوني وحزب إيران اللبناني.

وعلى نحوٍ مُماثل يُكافح الجبل الأسود حليف مُنظمة حلف الشمال الأطلسي في البلقان مع الجهات الحكومية الفاعلة الراسخة، وإرتفاع مستويات الفساد والبطالة، والآلية على طريق الهجرة الرئيسي. ويُسلط

الإئتلاف الحكومي الجديد في الجبل الأسود الضوء على طبيعة نقطة التحول التي تتسم بها الدولة: فقد يُطل سنوات من الاستيلاء أو يدفع البلاد بالكامل من مُحاذاتها الأوروبية الأطلسية.

بل أبعد من ذلك حيثُ تُعلق الحيز المتاح على مساحات مُختلفة من الجزائر ومصر وسوريا والبوسنة. وفي حين أن المزيج السام في هذه المجموعة لا يبعدُ كثيراً عن أبناء عموماتهم، فإن هذا المزيج السام يأتي من مزيج التأثير الخارجي وعدم الإستقرار الداخلي القائم.

ومع ذلك، تحتوي هذه الفئة على الأوجه لدفع العلاقة إلى منطقة أكثر إيجابية. على سبيل المثال حتى وقت قريب كانت الجزائر تعتبر حيزاً مغلقاً، لكن الإتصالات الدفاعية والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة قد كسر ذلك الباب.

ويعتبر سوريا مثال آخر حيث الوجود الروسي وغياب الحكومة المركزية الشرعية يُشيران إلى أنها حيزٌ ضيق. ومع ذلك، فإن الجهود المُنسقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوفير الأمن الإنساني والأساسي يُمكن في كسب القلوب والمنطق، مما يجعل سوريا حيزاً مغلقاً بدلاً من ذلك.

## نتائج التأثير:

لقد نما النفوذ الروسي والصيني بشكل كبير في منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبير. وفي البلدان التي تشهدُ عدم الإستقرار الداخلي، يُمكن للنفوذ الخارجي أن يُوجج النار. وعلى العكس من ذلك في البلدان التي يوجد فيها إستقرار نسبي أو عمليات تدقيق مثل عُضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، يُمكن أن يكون النفوذ الخارجي موجوداً مع القليل من التأثير السلبي. والدليل على ذلك دول الإرتكاز بما فيها إيطاليا، حيث



نَجحت عُقوبات الإِتِّحاد الأوروبي في إبطاء أو وقف الإستثمار الروسي على الرُّغم من عِلاقات بعض الأطراف الحُكومية مع موسكو.

وفي حين أن النُّفوذ الصيني موجود إلى حدٍ كبير في مجال الإِقتصاد، فإن النُّفوذ الروسي مُتعدد الأوجه. كما تختلف دوافع البلدين. وتُركز استثمارات الصين على الحُصول على علاقات إِقتصادية إستراتيجية في المُستقبل. وفي حين أن هُناك القليل من الأمثلة الروسية التي تُستخدم النُّفوذ لِلحصول على الوصول الإِستراتيجي (مثل ميناء طرطوس في سوريا)، يبدو أن جُهود نفوذها تُركز على إيجاد أسواق جديدة لِصادرات الطاقة والأسلحة الروسية، أو زرع الشِّقاق بين أعضاء حلف الشمال الأطلسي والإِتِّحاد الأوروبي، أو تعقيد الوضع على الساحة في الصِّراعات الجارية من أجل الحَد من حُرِّية المُناورة الأمريكية.

وتتركز الاستثمارات الرئيسية للصين في منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبير في النقل والبُنية التحتية للطاقة وفي قطاع التِكنولوجيا، في حين أن العديد من الإستثمارات - الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة ومحطات الحاويات - حميدة أو سد حاجة محلية، والبعض الآخر أكثر إثارة للقلق. وتشمل هذه الأصول الموجودة عند نقطة الوصول الرئيسية وعلى طول الطُّرق التِجارية. فعلى سبيل المثال، بِمُجرد اكتماله سيكون ميناء الحمدانية في الجزائر (49% من المِلكية الصينية) ثاني أكبر ميناء في شمال أفريقيا وسيُتصل بالطُّرق المِلاحية الأوروبية والآسيوية.

وبالمِثل، فإن الصين لديها اتفاق لِتشغيل ميناء حيفا في فلسطين المحتلة على مدى السنوات الـ 25 المُقبلة. يُمثِل نشاط التتبع والمُراقبة المُحتملة خطراً أُمناً على البحرية الأمريكية، التي تجري تدريبات وزيارات الموانئ في المنطقة. وفي اليونان حليفة منظمة حلف الشمال الأطلسي، تملك شركة "كوسكو" الصينية 51% من

مرفأً بـيرايوس الذي يستخدمه الحلف بانتظام. ويُشير هذا الإستثمار التساؤل عما إذا كان تشكيك اليونان في بيانات الإتحاد الأوروبي بشأن بحر الصين الجنوبي وحقوق الإنسان الصينية مُجرد صُدفَة.

و في حين أن الإستثمارات الصينية في الفضاء التكنولوجي في أوروبا (بما في ذلك الجيل الخامس) لا تُشكل مصدر قلق فوري، إلا أنها يُمكن أن تَخْلُق نِقاط ضعف أَمْنِية لِحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وتُعَقِّد قُدرة أي منهما على العمل مع جزء من المنطقة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

ومن الشواغل الأخيرة بشأن النفوذ الإقتصادي الصيني التَّبعية التي تَخْلُقها المُستويات غير المُستدامة. وبتمويل من بنك تشييا السابق، وقد أدى قرض (طريق بار- بولجار السريع) في الجبل الأسود إلى دفع الدين العام إلى أكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي. وفي ألبانيا تملك الصين 100% من مطار تيرانا، و 95% من حُقول النفط الخام في البلاد.

وتستغل هذه الاستثمارات عناصر عدم الاستقرار الداخلية، مثل شبكة الرُعاة والفساد، ويمكن أن تؤثر على المرونة والإنفاق الحُكومي على المدى الطويل.

والنفوذ الروسي في المنطقة أكثر تعقيداً.

تمارس روسيا نفوذاً سياسياً من خلال دعم قادة أقوياء (مثل حفتر في ليبيا، الأسد في سوريا) مُقابل وعد بتحقيق مكاسب اقتصادية في المُستقبل. ويتخذ النفوذ السياسي الروسي في البوسنة دوراً مُفسداً بسبب صِلات قادة جُمهورية صربسكا بروسيا والقوميين المدعومين من روسيا في صربيا المُجاورة. وقد ساهمت هذه العناصر في عُضوية البلاد في حلف الشمال الأطلسي والإصلاحات الدستورية التي تشتد الحاجة إليها.

كما أن روسيا بارعة في استخدام التقارب التاريخي والديني والتراثي لكسب الشعبية والمحبة. وهذا فعال بشكل خاص في البوسنة والجبل الأسود وقبرص ولبنان، وكلها أماكن توفر فيها الكنيسة الأرثوذكسية النفوذ. ومن الناحية الاقتصادية، فإن روسيا هي أكبر لاعب في الإستثمار الأجنبي المباشر والبنوك والعقارات والسياحة في قبرص والجبل الأسود. ويوفر هذا النفوذ الاقتصادي نفوذاً محتملاً يُمكن أن يُمارس للتأثير على أعمال قبرص والجبل الأسود داخل الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي نظراً لعضويته في هذه المنظمات. الطاقة هي قطاع رئيسي آخر لروسيا. والجزائر هي ثالث أكبر مصدر للغاز إلى الإتحاد الأوروبي. ومن خلال تأمين الهيمنة على أصول الطاقة في الجزائر، يمكن لروسيا أن تزيد من نفوذها على أوروبا. ويُشكل اهتمام روسيا باحتياطي النفط الليبي خطوة أخرى على هذا الطريق.

الجيش هو القطعة الأخيرة من النفوذ الروسي. لقد غيرت مبيعات الأسلحة الروسية والمرترقة ونشر المعدات وتقديم الدعم العسكري توازن الصراعات في سوريا وليبيا. وقد حد النفوذ العسكري الروسي من مساحة العمل الأمريكي في تلك البلدان، ويُمكن أن يُشعل الصراعات المستقبلية في لبنان والجزائر أيضاً. وقد أسفر جزء كبير من هذا التعاون العسكري عن اتفاقات مُتبادلة بشأن الوصول إلى المجال الجوي والقواعد. سيكون لموطئ قدم روسيا المتعددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبير آثار طويلة الأمد على الوصول وحُرية الملاحة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

### الآثار المترتبة على مصالح الولايات المتحدة:

إن النظر إلى البحر المتوسط الأكبر كمساحة جغرافية واحدة يجعل التأثير العام على مصالح الولايات المتحدة أكثر وضوحاً. على سبيل المثال، في حين أن الوجود الروسي في ميناء طرطوس في سوريا يُثير القلق، إلا أنه

يُصبح مُشكلة أكثر إذا كانت روسيا قادرة على إستخدام نُفوذها الاقتصادي المُوقَّع على قبرص القريبة (وهي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي) لإقامة قاعدة هُناك.

إن وضع تقييم مُباشر وتجريبي لِعدم الإستقرار والتأثير في المنطقة يُقدِّم نظرة أوضح لِمصالح الولايات المتحدة التي إما مدعومة أو متآكلة عبر البحر الأبيض المتوسط.

وهذه المصالح هي :

- 1- الحُكم بما في ذلك ضمان التطور الديمقراطي وتأمين التحالفات.
  - 2- حماية القوة في القواعد وفي البعثات حول البحر الأبيض المتوسط.
  - 3- الوصول إلى المنشآت الهامة والممرات البحرية ونقاط الانحصار وحرية الملاحة فيها.
  - 4- الوصول للأسواق ووضع المعايير لمنع هيمنة الصين أو غيرها.
  - 5- إستقرار الحلفاء والشركاء وقدرتهم على تصدير الأمن.
  - 6- الأمن المُتشدد، من خلال تخفيف التهديدات من الشبكات الإرهابية أو وجود العسكر الروسي.
- وصّون هذه المصالح أمر صعب نظراً للطابع عبر الوطني للعديد من التحديات التي تواجهها المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من التحديات المُلحة مثل الضعف الاقتصادي أو الهجرة (وخاصة ما بعد كوفيد-19) ليست من القضايا الأمنية الصعبة. وعلى هذا النحو، لا يُمكن دائماً أن تعتمد جهود إدارة الأزمات وتحقيق الإستقرار في الجناح الجنوبي على حلف الشمال الأطلسي أو غيره من الجهات الأمنية الفاعلة. وعلى حدّ تعبير الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي، "في كثير من الحالات، لا يكون حلف الشمال الأطلسي

أول المُستجيبين، ولا ينبغي أن يكون كذلك". وتتطلب مواجهة هذه التحديات التفكير الإبداعي والحلول غير التقليدية.

وأحد هذه الحلول هو استخدام شركاء الارتكاز وموطئ القدم بشكل أكثر إنتاجية من خلال تخصيص جزء أوضح لكل منهم من ألغاز البحر الأبيض المتوسط، سواء كان إقتصادياً أو عسكرياً. على سبيل المثال، يُمكن الحصول على الدعم من دولة راسخة ارتكازية مثل فرنسا في أماكن مثل ليبيا ومنطقة الساحل - حيث تُعتبر فرنسا بالفعل شريكاً قوياً - على إستقرار شمال أفريقيا وتأمين الجناح الجنوبي لحلف الشمال الأطلسي دون إشراك الحلف بأكمله أو الدعم المباشر من الولايات المتحدة. وفي بعض الحالات، يمكن للولايات المتحدة أن تضطلع بدور داعم، بدلاً من أن تكون رائدة.

وثمة حل آخر هو الإعتراف بالقيود المفروضة على المساعدات الأمنية الأميركية. وفي مصر، يُشير حجم النفوذ الروسي والصيني إلى أن المستويات العالية من المساعدات الأمنية الأمريكية لا تضمن بالضرورة التوافق مع أولويات الولايات المتحدة وقد تتطلب إعادة التفكير.

من خلال تحليل الأسباب الداخلية لعدم الإستقرار في بلدان البحر الأبيض المتوسط الساحلية والنفوذ الخارجي، يمكن للولايات المتحدة صياغة إستراتيجية أكثر فعالية للبحر الأبيض المتوسط. إن تحديد التهديدات والفرص المشتركة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط وتعزيز قدرة الولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي على المنافسة على طول الجناح الجنوبي سيكون أمراً حيوياً لاستمرار النجاح في هذه المنطقة.